

Distr.: General
13 February 2023
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والسبعون

البند 148 من جدول الأعمال

تقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية

تقييم نتائج الدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية إفريقيا الوسطى لمكافحة الإفلات من العقاب وبسط سلطة الدولة وسيادة القانون في جمهورية إفريقيا الوسطى

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية

موجز

أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقييماً لملاءمة واتساق وفعالية الدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية إفريقيا الوسطى (البعثة المتكاملة) لمكافحة الإفلات من العقاب وبسط سلطة الدولة وسيادة القانون في جمهورية إفريقيا الوسطى.

وخلال الفترة التي غطاها التقييم (2016-2022)، لعبت البعثة المتكاملة دوراً حيوياً في تعزيز مكافحة الإفلات من العقاب، وتدعيم الوجود المؤسسي للدولة وأنشطتها وسيادة القانون في جميع أنحاء جمهورية إفريقيا الوسطى، وبالتالي إرساء السلام والأمن النسبيين. وحققت البعثة المتكاملة هذه النتائج على الرغم من تكرر دورات العنف والتمرد المسلح والتوترات السياسية وبطء التقدم في عملية السلام. وشملت التحديات الرئيسية الأخرى التي واجهها تنفيذ الولاية ضعف البنية التحتية، بما في ذلك شبكات الطرق والاتصالات؛ وعدم كفاية الإرادة السياسية؛ والفساد؛ ومحدودية القدرة التشغيلية واللوجستية لدى المؤسسات؛ وعدم كفاية دعم الميزانية للمؤسسات الوطنية؛ والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية.



وكان الدعم الذي قدمته البعثة المتكاملة متوافقاً مع ولايتها الصادرة عن مجلس الأمن. ودفعت البعثة المتكاملة قدماً بمكافحة الإفلات من العقاب بتحسين المساءلة واستعادة سلطة الدولة وبسطها من خلال تعزيز وجودها وفعاليتها في جميع أنحاء البلد. كما عززت البعثة سيادة القانون عن طريق الترويج لاستقلال القضاء والمساواة أمامه وإتاحة الوصول إليه وإقامة العدل. وكان الدعم المقدم من البعثة المتكاملة متمشياً مع أولويات الحكومة فيما عدا الحالات التي لم تُفِ فيها البعثة بتوقعات الحكومة اعتماداً على موقف استباقي ضد الجماعات المسلحة، إذ تباينت الآراء بشأن الحاجة إلى الاعتماد على نهج يغلب عليه الطابع العسكري لحل النزاعات.

وقد لبي الدعم الذي قدمته البعثة المتكاملة احتياجات سكان جمهورية إفريقيا الوسطى بشكل كبير، وتحديداً في مجالات الأمن وحل النزاعات والدعم الإنساني وحقوق الإنسان والوصول إلى العدالة والخدمات الاجتماعية الأساسية البالغة الأهمية. وحققت البعثة المتكاملة تقدماً هاماً في الشراكات مع أصحاب المصلحة المعنيين في تنفيذ التخطيط والبرمجة المشتركين وتنفيذ الأولويات المشتركة، على الرغم من القيود. على أن العوامل المتمثلة في بطء وتيرة الإصلاحات، وحجم المساعدة اللازمة، واستمرار عدم الاستقرار، أعاققت التغيير التحويلي. واستمرت التحديات المتصلة بالمساءلة عن الانتهاكات والتجاوزات المستمرة لحقوق الإنسان، وانخفاض معدلات الإدانة، والإفراج عن بعض الجناة البارزين المزعومين، والتعدي على استقلال القضاء.

وشملت التحديات الداخلية الرئيسية عدم كفاية الموارد المخصصة لتنفيذ الولاية؛ ومحدودية الموارد الموزعة في المكاتب الميدانية والقواعد الأمامية؛ وعدم كفاية التنسيق والتكامل بين مختلف مكونات البعثة؛ وعدم كفاية القدرات في مجال الرصد والتقييم؛ وعدم كفاية ما تقوم به عناصر البعثة من تخطيط وتنفيذ مشتركين.

وفي مجال سيادة القانون، أدت التحديات الأمنية وضعف القدرات المؤسسية إلى الحد من الفعالية، مما جعل الدعم المقدم من البعثة المتكاملة إلى مؤسسات جمهورية إفريقيا الوسطى مستداماً على نحو جزئي فقط. وقد دعت البعثة المتكاملة بقوة إلى دعم حصائل سيادة القانون من خلال تعميم المنظور الجنساني، والنهوض بأهداف التنمية المستدامة، وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، وحماية البيئة، مع أنها افتقرت إلى نهج منظم.

وعملاً على مواصلة تعزيز ملاءمة وفعالية الدعم المقدم من البعثة المتكاملة لأجل مكافحة الإفلات من العقاب، وبسط سلطة الدولة، وتعزيز سيادة القانون في جمهورية إفريقيا الوسطى، يقدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية أربع توصيات مهمة تركز على بناء قدرة مؤسسات الدولة على تعزيز سيادة القانون، وتقوية نهج الترابط الثلاثي، وزيادة تخصيص الموارد لتنفيذ الولاية، وتعزيز التخطيط والتنسيق والتكامل على أساس مشترك داخل البعثة.

أولا - مقدمة

- 1 - تمثل الغرض من التقييم في القيام، مع التمسك بأكبر قدر ممكن من المنهجية والموضوعية، بتقييم مدى ملاءمة وفعالية الدعم المقدم من البعثة المتكاملة لمكافحة الإفلات من العقاب وبسط سلطة الدولة وسيادة القانون في جمهورية إفريقيا الوسطى.
- 2 - وغطى التقييم الفترة من تموز/يوليه 2016 إلى حزيران/يونيه 2022، واستخدم معايير الملاءمة والاتساق والفعالية، ودرس كيفية مساهمة البعثة المتكاملة في تحقيق السلام الدائم والأمن والاستقرار. وكانت مؤسسات الدولة هي المستفيد الرئيسي من الدعم الذي قدمته البعثة المتكاملة، في حين أن السكان كانوا المستفيدين النهائيين منه.
- 3 - وقد طُلب إلى البعثة المتكاملة وإدارة عمليات السلام تقديم تعليقات (انظر المرفق).

ثانيا - معلومات أساسية

- 4 - نظرة عامة ودور البعثة المتكاملة - أنشأ مجلس الأمن البعثة المتكاملة في 10 نيسان/أبريل 2014، بموجب قراره 2149 (2014). وتصرف المجلس بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة فأذن للبعثة المتكاملة باتخاذ جميع الوسائل اللازمة لتنفيذ ولايتها، في حدود قدراتها ومناطق انتشارها. وشملت المهام ذات الأولوية للبعثة حماية المدنيين؛ واستخدام المساعي الحميدة ودعم عملية السلام، بما في ذلك تنفيذ وقف إطلاق النار والاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية إفريقيا الوسطى؛ وتيسير إيصال المساعدة الإنسانية بشكل فوري وكامل وآمن ودون عوائق؛ وحماية الأمم المتحدة. وشملت المهام الأخرى للبعثة دعم بسط سلطة الدولة ونشر قوات الأمن والحفاظ على سلامة البلد الإقليمية؛ وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛ والحوار الجمهوري والانتخابات في عام 2023؛ وإصلاح قطاع الأمن؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة الإعمار إلى الوطن؛ ودعم العدالة الوطنية والدولية، ومكافحة الإفلات من العقاب، وسيادة القانون⁽¹⁾.
- 5 - تركيز التقييم - ركز التقييم في المقام الأول على نتائج الدعم الذي قدمته البعثة المتكاملة لمكافحة الإفلات من العقاب وبسط سلطة الدولة وسيادة القانون⁽²⁾. وشملت المجالات المحددة التي غطاها التقييم ما يلي: فعالية سلسلة العدالة الجنائية، ومساءلة المؤسسات، وإقامة العدل، وإدارة السجون، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، والعدالة الانتقالية، والحماية المجتمعية، والتماسك الاجتماعي، والدعم المقدم لبسط سلطة الدولة (على وجه التحديد لمؤسسات القضاء والسجون والشرطة والدرك والمؤسسات العسكرية والإدارة المدنية على جميع المستويات)، فضلاً عن الجوانب ذات الصلة بإصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة الإعمار إلى الوطن. كما نظر التقييم في جوانب حقوق الإنسان (بما في ذلك شمول الإعاقة)، وتعميم المنظور الجنساني، وأهداف التنمية المستدامة (لا سيما الهدف 16)، وحماية البيئة في برامج الدعم الموجه لمؤسسات سيادة القانون والأمن.

(1) قرار مجلس الأمن 2659 (2022).

(2) A/76/572 (المكون 3).

6 - **الرؤية الإستراتيجية** - فُوضت البعثة المتكاملة بتحقيق رؤية إستراتيجية متعددة السنوات لتهيئة ظروف سياسية وأمنية ومؤسسية تفضي إلى المصالحة الوطنية والسلام الدائم من خلال تنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية إفريقيا الوسطى، والقضاء على التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة من خلال نهج شامل وموقف استباقي وقوي دون المساس بالمبادئ الأساسية لحفظ السلام⁽³⁾.

7 - **التحديات الخارجية** - شملت التحديات التي واجهتها البعثة المتكاملة في سياق التنفيذ الفعال لولايتها، فيما شملته، أسباب النزاع الجذرية التي بقيت بلا حل، بما في ذلك الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها، وتكرر دورات العنف والتمرد المسلح، وتهميش المدنيين المنتمين لطوائف بعينها، والشواغل المتعلقة بالهوية الوطنية، والمسائل المتعلقة بالترحال الرعوي، والمظالم المحلية. كما كان على البعثة أن تتغلب على تحديات أخرى واجهت التنفيذ الفعال لولايتها، مثل توتر العلاقة بين الحكومة والبعثة في عامي 2020 و 2021⁽⁴⁾، وانعدام ثقة المؤسسات العسكرية والشرطة الوطنية بالبعثة، وانتهاكات اتفاق مركز القوات، كما أدت حملات المعلومات المغلوطة أو التضليل، وخطاب الكراهية والتحريض على الكراهية والعنف؛ والمشاعر العامة السلبية، إلى الحد من قدرة البعثة المتكاملة على العمل بفعالية. وفرض مزيداً من القيود استخدام الحكومة لأفراد الأمن الآخرين وما ارتكبه من انتهاكات للقانون الإنساني الدولي ولحقوق الإنسان، واستخدام الذخائر المتفجرة من قبل القوات المعادية (49 حادثة، من بينها 5 طالت البعثة وأصاب 6 من حفظة السلام)⁽⁵⁾، والأنشطة الإجرامية العابرة للحدود والتي يرتكبها المقاتلون المسلحون، والاتجار بالأسلحة ومعادن النزاع⁽⁶⁾. وعلاوة على ذلك، فإن محدودية موارد ميزانية الدولة التي تقامت بسبب انخفاض المعونة الخارجية وضعف القدرات المؤسسية وسوء البنية التحتية في البلاد أدت إلى تقييد تقديم الخدمات.

ثالثاً - المنهجية

8 - استخدم التقييم أساساً بيانات أولية، بما في ذلك المراقبة المباشرة خلال رحلة ميدانية، والمقابلات الفردية والجماعية مع ممثلي المستفيدين، والكيانات الإقليمية، والمسؤولين الحكوميين، ومنظمات المجتمع المدني، والبعثة المتكاملة، وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، وإدارة عمليات السلام، وفريق الأمم المتحدة القطري. وبوجه عام، أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية 60 مقابلة فردية و 15 مقابلة جماعية ووصل إلى أكثر من 300 مستجيب. وأجرى استقصاء إلكتروني شارك فيه 183 مستجيباً (بلغ معدل الاستجابة 48 في المائة) من البعثة المتكاملة، وإدارة عمليات السلام، والمؤسسات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني. ولقياس تصورات سكان جمهورية إفريقيا الوسطى وتجربتهم مع البعثة، استفاد التقييم من استقصاءات للتصورات أجراها معهد هارفارد الإنساني بين عامي 2016 و 2021، بتمويل مشترك من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبعثة المتكاملة، بالإضافة إلى استقصاء للآراء على المستوى القطري أجرته مجموعة البنك الدولي عام 2020.

(3) عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: المبادئ والمبادئ التوجيهية، 2008.

(4) S/2022/491؛ مشاركون في المقابلات من الحكومة والبعثة المتكاملة.

(5) من حزيران/يونيه 2020 إلى حزيران/يونيه 2022.

(6) من بين هذه الانتهاكات، ارتكب ما نسبته 45 في المائة من قبل جهات فاعلة تابعة للدولة، و 50 في المائة من قبل جماعات مسلحة موقعة على الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية إفريقيا الوسطى، و 5 في المائة من قبل جهات أخرى (تقرير شعبة حقوق الإنسان الفصلي للفترة تموز/يوليه - أيلول/سبتمبر 2022).

9 - القيود على التقييم. تمت زيارة أربعة فقط من القواعد السبع المحددة للبعثة المتكاملة بسبب سوء الأحوال الجوية. ولم تكن البيانات المطلوبة متاحة دائماً من المؤسسات الحكومية.

رابعاً - نتائج التقييم

ألف - كان الدعم الذي قدمته البعثة المتكاملة لمكافحة الإفلات من العقاب وبسط سلطة الدولة وسيادة القانون متوافقاً مع ولايتها الصادرة عن مجلس الأمن ومع أولويات الحكومة واحتياجات السكان

1 - كان الدعم الذي قدمته البعثة المتكاملة متوافقاً مع ولايتها الصادرة عن مجلس الأمن

10 - كان الدعم الذي قدمته البعثة المتكاملة متوافقاً مع ولايتها الصادرة عن مجلس الأمن وجرى تفعيله من خلال تنفيذ مفهوم البعثة ومفهوم العمليات على مستوى الاستراتيجية وعلى مستوى المكونات، وتنفيذ الخطط والبرامج والأنشطة. وعززت البعثة سيادة القانون من خلال الترويج للاستقلال والمساواة وإتاحة الوصول وإقامة العدل؛ ودعمت استعادة سلطة الدولة وبسطها من خلال تعزيز وجود الدولة وفعاليتها في جميع أنحاء جمهورية إفريقيا الوسطى؛ ودفعت قدماً بمكافحة الإفلات من العقاب بتحسين مساءلة مؤسسات الدولة. وأعرب معظم أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري والمسؤولون الحكوميون وممثلو منظمات المجتمع المدني عن تقديرهم الكبير للدور الأبرز الذي تؤديه البعثة المتكاملة في تأمين السلام والاستقرار النسبيين في جمهورية إفريقيا الوسطى. واعتبر المستجيبون للاستقصاء الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن أهم سمات الدعم المقدم من البعثة المتكاملة تتمثل فيما يتصف به من ملاءمة واتساق مع ولاية الأمم المتحدة وأولويات الحكومة واحتياجات السكان (انظر الشكل الأول).

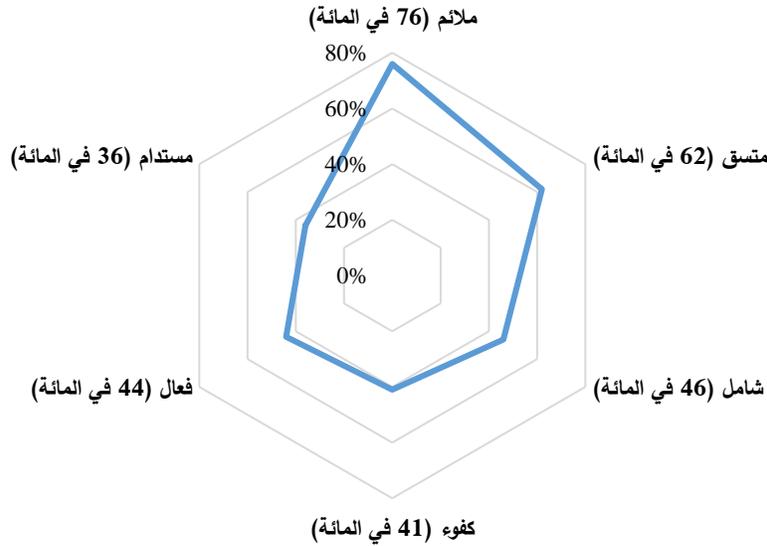
2 - كان الدعم الذي قدمته البعثة المتكاملة متوافقاً ومتسقاً مع أولويات الحكومة، على الرغم من بعض

مجالات الاختلاف

11 - جرى تعزيز وتقوية التوافق والاتساق بين الدعم الذي قدمته البعثة المتكاملة وأولويات الحكومة من خلال تنظيم وتنفيذ أولويات منتدى بانغي بشأن المصالحة الوطنية، ووضع وتنفيذ الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام، وتنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية إفريقيا الوسطى وخريطة الطريق المشتركة للسلام في جمهورية إفريقيا الوسطى التي اعتمدها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. على أن أشخاصاً رئيسيين أجريت معهم مقابلات أشاروا إلى بعض مجالات الاختلاف بين البعثة وأولويات الحكومة⁽⁷⁾، بما في ذلك توقع الحكومة من البعثة المتكاملة اتخاذ موقف أكثر استباقية ضد الجماعات المسلحة واعتماد الحكومة المستمر على نهج يغلب عليه الطابع العسكري لحل النزاعات.

الشكل الأول

سمات الدعم المقدم من البعثة المتكاملة والتي حدّدها المستجيبون لاستقصاء أجره مكتب خدمات الرقابة الداخلية



3 - كان الدعم المقدم من البعثة المتكاملة متوافقا مع احتياجات سكان جمهورية إفريقيا الوسطى

12 - كان الدعم الذي قدمته البعثة المتكاملة متوافقا مع احتياجات سكان جمهورية إفريقيا الوسطى، وتحديدًا في مجالات الأمن، وحل النزاعات، والدعم الإنساني، وحقوق الإنسان، والوصول إلى العدالة، والخدمات الاجتماعية الأساسية ذات الأهمية البالغة. ولتحديد تلك الاحتياجات ومعالجتها، عملت البعثة على نطاق واسع مع منظمات المجتمع المدني؛ والقيادات الدينية والقبلية والنسائية والشبابية؛ وأعضاء الطوائف، وممثلي الشعب ومسؤولي الإدارة المدنية على المستوى الوطني ومستوى المقاطعات والمقاطعات الفرعية. كما كانت أولويات السكان العليا وفقاً لاستقصاءات متتالية للتصورات اشتركت في إجرائها البعثة المتكاملة مع معهد هارفارد الإنساني، متسقة مع مجالات الدعم ذات الأولوية لدى البعثة المتكاملة ومتوافقة مع ولايتها؛ وشملت هذه الأولويات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتقديم الجناة إلى العدالة، وضمان الأمن، ودعم تنمية البلد، وضمان وجود الدولة، وبناء سيادة القانون (انظر الشكل الثاني). وبالمثل، في استقصاء الآراء القطرية الذي أجرته مجموعة البنك الدولي عام 2020، برز الأمن والاستقرار وإعادة الإعمار وحوكمة القطاع العام وإصلاحه كأولويات عليا لدى سكان جمهورية إفريقيا الوسطى.

الشكل الثاني

أولويات السكان حول الإجراءات التي يتعين اتخاذها من أجل إحلال سلام دائم في جمهورية إفريقيا الوسطى



المصدر: استقصاءات للتصورات اشتركت في إجرائها البعثة المتكاملة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد هارفارد للإنساني.

4 - عززت البعثة المتكاملة الشراكات مع أصحاب المصلحة المعنيين، على الرغم من القيود

13 - في المقابلات، أعرب ممثلو الشركاء العالميين والإقليميين والمسؤولون الحكوميون ومنظمات المجتمع المدني وأفراد المجتمعات المحلية وفريق الأمم المتحدة القطري عن تقديرهم الكبير للشراكات مع

البعثة المتكاملة في مكافحة الإفلات من العقاب وبسط سلطة الدولة وسيادة القانون في جمهورية إفريقيا الوسطى. واعتبر غالبية المستجيبين للاستقصاء الذي أجره مكتب خدمات الرقابة الداخلية وغالبية الذين أجريت معهم المقابلات أن وحدة الرؤية ووحدة الجهود بين أصحاب المصلحة مُرضية أو جيدة أو جيدة جداً.

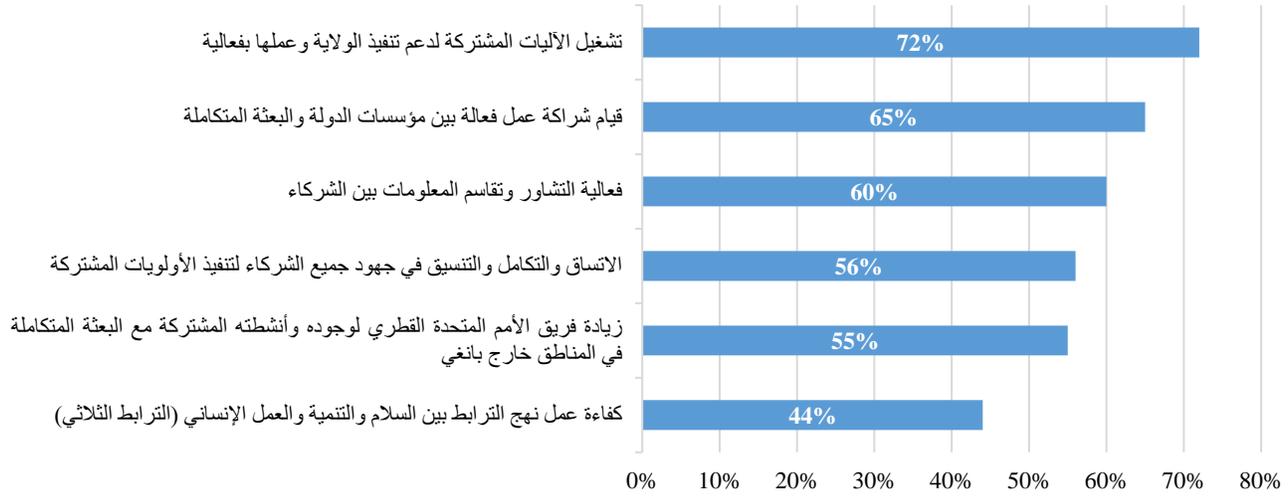
14 - وأسفرت الشراكات الاستراتيجية بين الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري والبعثة المتكاملة وشركاء آخرين عن اعتماد الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام وتنفيذها، وكذلك عن إنشاء المحكمة الجنائية الخاصة ولجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة. ورأى معظم الذين أجريت معهم المقابلات أن للشراكة بين الكيانات الإقليمية والبعثة أهمية بالغة في الدفع قدماً بعملية السلام، وتوليد الالتزام الدولي، وتعزيز التعاون الإقليمي في معالجة أبعاد النزاع العابرة للحدود، وحشد الدعم الثنائي والمتعدد الأطراف من أجل تعزيز السلام والاستقرار في جمهورية إفريقيا الوسطى⁽⁸⁾. وأسفرت هذه الجهود الإقليمية عن إعادة تنشيط ثلاث لجان مختلطة وآليتين عبر الحدود بهدف معالجة القضايا العابرة للحدود.

15 - ويسرت الشراكة مع فريق الأمم المتحدة القطري العمل المشترك في التخطيط والبرمجة والتنفيذ فيما يتعلق بالأولويات المشتركة في مجالات السلام والأمن فضلاً عن بناء السلام. وجرت موامة ذلك مع إطار عمل الأمم المتحدة لبناء السلام والمساعدة الإنمائية للفترة 2018-2022 ومع التحضير لإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2023-2027 (انظر الشكل الثالث). وبينما اعتُبرت الآليات المشتركة فعالة إلى حد كبير (72 في المائة)، فإن هناك مجالاً للتحسين في العناصر الأخرى. وقد استفاد فريق الأمم المتحدة القطري من وجود البعثة ومن دعمها المخصص له من خلال المساعي الحميدة التي تضطلع بها قيادة البعثة، ومن تعزيز الأمن والحماية، ووصول المساعدة الإنسانية، ودعم الأنشطة الإنمائية، ومبادرات بناء القدرات، والترتيبات اللوجستية، والبرمجة المشتركة في بسط سلطة الدولة وتعزيز سيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب.

16 - وعلى سبيل المثال، أقامت البعثة المتكاملة شراكة فعالة مع: المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن مسائل المشردين داخليا واللاجئين؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن استعادة وبسط سلطة الدولة، وتعزيز سيادة القانون، والمحكمة الجنائية الخاصة، وإصلاح قطاع الأمن، وبناء القدرات، والدعم الانتخابي؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن تقديم الخدمات لضحايا العنف الجنسي في حالات النزاع وترتيبات الرصد والإبلاغ؛ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) بشأن حماية الطفل وآلية الرصد والإبلاغ، ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام بشأن التصدي لتهديدات الذخائر المتفجرة وبناء مستودعات الأسلحة؛ ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مجال بناء القدرات والمسائل العابرة للحدود؛ وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في مجال الدعم الانتخابي والمساواة بين الجنسين والتصدي للعنف الجنسي والجنساني؛ والبنك الدولي في مجال دعم بناء السلام وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن في جمهورية إفريقيا الوسطى.

(8) S/2022/762.

العناصر الرئيسية لشراكات البعثة المتكاملة (النسبة المئوية للموافقة في الاستقصاء الذي أجره مكتب خدمات الرقابة الداخلية)



17 - وقد حدت العوامل التالية من التقدم الشامل في الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام (الترابط الثلاثي) لتأمين السلام والاستقرار الدائمين في جمهورية إفريقيا الوسطى: استئناف الأعمال العدائية وانعدام الأمن في أعقاب تمرد تحالف الوطنيين من أجل التغيير في عام 2021؛ وعدم كفاية وجود فريق الأمم المتحدة القطري وأنشطته الإنمائية خارج بانغي؛ وتجميد مجتمع المانحين والمؤسسات المالية الدولية للدعم المباشر للميزانية؛ ومحدودية الميزانية الحكومية لتنفيذ خطة الانعاش الوطني وبناء السلام وغيرها من أولويات التنمية التي تركز على السكان؛ ومحدودية الميزانية المخصصة داخل البعثة لإعطاء السكان مشاريع برنامجية سريعة الأثر ولدعم الحد من العنف المجتمعي. وفي الفترة 2021/2022، لم يخصص سوى 1 في المائة للأنشطة البرنامجية في ميزانية البعثة البالغة 1,03 مليار دولار. ولوحظ في عامي 2020 و 2021 توتر في العلاقة بين البعثة المتكاملة والحكومة، وذلك لأسباب منها انتهاكات اتفاق مركز القوات وحملات التضليل التي أثرت على تنفيذ ولاية البعثة المتكاملة⁽⁹⁾، على أن الوضع شهد تحسناً كبيراً منذ منتصف عام 2022 نتيجة لتضافر جهود البعثة والحكومة على المستوى القيادي. كما تأثرت الشراكات مع فريق الأمم المتحدة القطري وحكومة جمهورية إفريقيا الوسطى باختلافات في الثقافات التنظيمية، والقواعد والأنظمة المالية، والخطط والأولويات، والتغزرات في التنسيق وتبادل المعلومات.

باء - ساهم الدعم الذي قدمته البعثة المتكاملة في مكافحة الإفلات من العقاب، وبسط سلطة الدولة وتعزيز سيادة القانون، لكن العوامل المتمثلة ببطء وتيرة الإصلاحات، وحجم المساعدة المطلوبة، واستمرار عدم الاستقرار، أعاقَت التغيير التحويلي

1 - أدى الدعم الذي قدمته البعثة المتكاملة إلى تعزيز مكافحة الإفلات من العقاب، لكن تحديات المساءلة لا تزال قائمة

18 - دعمت البعثة المتكاملة سنّ البرلمان الوطني للقوانين وتصديقه على الصكوك القانونية الدولية، وساعدت الحكومة في إنشاء الهياكل والآليات ووضع الاستراتيجيات والخطط القانونية التي ساهمت في تعزيز الإطار الاستراتيجي لمكافحة الإفلات من العقاب وسيادة القانون (انظر الجدول 1). وقدمت البعثة المتكاملة الدعم للحكومة لتيسير الإنشاء التدريجي والمستمر لسلسلة عدالة جنائية عاملة، مما أدى إلى إعادة تنشيط مراكز الشرطة وألوية الدرك ومحاكم الاستئناف ومحاكم الدرجة الأولى والسجون.

الجدول 1

الإطار الاستراتيجي الذي دعمته البعثة المتكاملة

المجال	التوجيه والإطار الاستراتيجيان
القوانين الصادرة	ميثاق أخلاقيات القضاة، ومدونة القضاء العسكري، ومدونة قواعد السلوك لموظفي السجون، والمدونة الوطنية لحماية الطفل، ومدونة حسن السلوك للعمليات الانتخابية، وقانون التكافؤ، وقانون المجتمعات المحلية، وقانون الاتجار بالبشر، وقانون المساعدة القانونية، وقانون إنشاء وعمل المجلس الأعلى للأمن القومي، وقانون حرية الاتصال، وإلغاء عقوبة الإعدام.
الاتفاقيات والبروتوكولات المصادق عليها	اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، والبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري الملحق بها.
الهياكل والآليات المنشأة	المحكمة الجنائية الخاصة، ولجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة، ووحدة الاستجابة السريعة المشتركة لمنع العنف الجنسي ضد النساء والأطفال، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، واللجنة الوطنية لمنع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والتمييز، ولجنة التحقيق الخاصة، واللجنة الشاملة، ومستشار الرئيس بشأن العنف الجنسي والجنساني والعنف الجنسي في حالات النزاع، ووزير ومستشار الرئيس بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، واللجنة الاستراتيجية لمنع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والاستجابة له، واللجنة التنفيذية المعنية بالرصد، واللجنة الوطنية للتنفيذ، ولجان التنفيذ بالمقاطعات، واللجنة التقنية المعنية بالأمن ⁽¹⁾ ، وآلية التنسيق برعاية رئيس الوزراء بشأن تنفيذ خريطة الطريق المشتركة للسلام في جمهورية إفريقيا الوسطى التي اعتمدها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والمستشار الوزاري لدى رئاسة الجمهورية حول إصلاح قطاع الأمن، ولجنة تنسيق قطاع الأمن.

الاستراتيجيات والسياسات الموضوعة السياسة الوطنية بشأن حقوق الإنسان، واستراتيجية استعادة البلد وبسط سلطة الدولة، والسياسة الوطنية بشأن اللامركزية والتنمية المحلية، وسياسة إصلاح قطاع العدل، وسياسة استراتيجية تجريد السجون من السلاح، وسياسة الأمن الوطني، واستراتيجية إصلاح قطاع الأمن الوطني، والاستراتيجية الوطنية للسجون، واللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها غير المشروع، والاستراتيجية والبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن، والاستراتيجية الوطنية للحد من العنف المجتمعي، وخطة العمل الوطنية لمكافحة التحريض العام على العنف، وسياسة نموذج الخفارة المجتمعية في جمهورية إفريقيا الوسطى، واستراتيجية حماية الضحايا والشهود في المحكمة الجنائية الخاصة، ودليل تصنيف السجناء، والاستراتيجية الوطنية للمساعدة القانونية.

الخطط الموضوعة خطة العمل الوطنية للجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها غير المشروع، وخطة بناء قدرات قوات الأمن الداخلي وتطويرها، والخطة العامة لتعديل حجم قوات الأمن الداخلي وإعادة انتشارها، والخطة الخمسية لتدريب قوات الأمن الداخلي، والخطة الأمنية المتكاملة للانتخابات.

(أ) لتعزيز تنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى على المستوى الاستراتيجي ومستوى المقاطعات.

19 - قامت شعبة حقوق الإنسان في البعثة المتكاملة ومسؤولو شرطة الأمم المتحدة برصد التحقيقات في انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وبالإبلاغ عنها وبدعمها، بما في ذلك من خلال آلية الرصد والإبلاغ وترتيبات الرصد والإبلاغ لتعزيز مكافحة الإفلات من العقاب. واحتفظت شعبة حقوق الإنسان وشرطة الأمم المتحدة، على التوالي، بقاعدة بيانات عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وعن الأوضاع العامة للجريمة في جمهورية إفريقيا الوسطى، مما ييسر التحقيق والملاحقة القضائية وإدانة الجناة. ومن خلال تدابير مؤقتة عاجلة، وفقاً للولاية، ألقت شرطة الأمم المتحدة القبض على 645 مشتبهاً مزعوماً (2016-2022) وسلمتهم إلى السلطات الحكومية لمحاكمتهم. ودعم قسم العدالة والسجون، وكذلك شرطة الأمم المتحدة، تحقيقات السلطات الوطنية في الجرائم المرتكبة ضد حفظة السلام، كما أجروا، بشكل استثنائي وفي إطار التدابير المؤقتة العاجلة، هذه التحقيقات مباشرة. واعتقلت البعثة أيضاً 10 من قادة الجماعات المسلحة البارزين وسلمتهم إلى المحكمة الجنائية الدولية (أربعة)، ومحاكم الاستئناف (خمسة) والمحكمة الجنائية الخاصة (واحد).

20 - ونظّم ما مجموعه 340 محاكمة جنائية⁽¹⁰⁾ في محاكم الاستئناف في الفترة بين عامي 2015 و 2022، أسفرت عن إدانة 518 إضافة إلى ذلك، في عام 2021، أدانت المحاكم العسكرية وإجراءات المحاكمات العسكرية 27 مسؤولاً عسكرياً من بين 39 متهماً بارتكاب جرائم. وأدى تعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد قوات حفظ السلام، والتوعية التي وفرتها البعثة المتكاملة وما قدمته من دعم للتحقيقات، في عام 2020، إلى إدانة محكمة استئناف بانغي لـ 28 من عناصر الجماعات المسلحة لقتلهم 10 من حفظة السلام⁽¹¹⁾. وسُجلت حالات لتقديم مرتكبي أفعال كيدية تسببت في مقتل 41 آخرين من حفظة السلام إلى العدالة. ونُقلت على الهواء مباشرة المحاكمات الجنائية، بما في ذلك المحاكمات البارزة لقادة الجماعات

(10) تقارير أداء البعثة المتكاملة (A/72/637 و A/73/654 و A/74/621 و A/75/620 و A/76/572).

(11) كان هناك ما مجموعه 26 تحقيقاً جارياً في الهجمات ضد قوات حفظ السلام بينما اختتم اثنتان (S/2022/119).

المسلحة التي جرت في المحكمة الجنائية الدولية والمحكمة الجنائية الخاصة ومحاكم الاستئناف، وأبلغت عنها وسائل الإعلام الوطنية وإذاعة غويرا أف أم (Guira FM) التابعة للبعثة، بما في ذلك من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، لتعزيز المساواة والشفافية وإقامة العدل. وحكمت المحكمة الجنائية الخاصة على 3 من قادة الجماعات المسلحة في تشرين الأول/أكتوبر 2022، فيما كان هناك 15 آخرين قيد التحقيق، بالإضافة إلى إصدار 48 مذكرة توقيف بانتظار التنفيذ. وتلقت المحكمة الجنائية الخاصة 237 شكوى من ضحايا الهجمات المسلحة، مما يشير إلى أمل السكان بالعدالة الجنائية في جمهورية إفريقيا الوسطى ووصولهم فعلاً إليها. وعلى أساس منتظم، رصد مسؤولو البعثة المعنيون بحقوق الإنسان والعدالة والسجون وحماية الطفل ومسؤولو شرطة الأمم المتحدة المحتجزين بصورة غير قانونية والمحتجزين قبل المحاكمة وظروف الاحتجاز في مراكز الشرطة والمحاكم والسجون، مما أدى إلى تسريع الإجراءات القضائية والإفراج عن العديد من المحتجزين بصورة غير قانونية خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وساهم الدعم الذي قدمته البعثة للسجون في تحسين الأمن والإدارة وفي التجريد الجزئي من السلاح وتطبيق قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا). وأنشأت البعثة، بالتعاون مع شركائها، ثلاثة بيوت مجتمعية لحقوق الإنسان، وأربعة بيوت آمنة لضحايا وشهود العنف الجنسي، و 10 عيادات قانونية لدعم الضحايا في مكافحتهم للإفلات من العقاب.

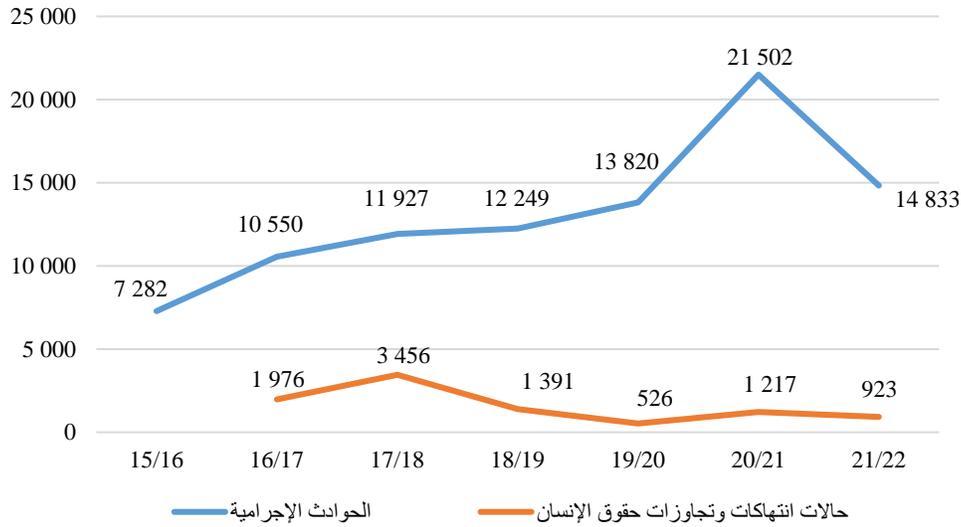
21 - ومع ذلك، استمرت انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي ترتكبها جهات فاعلة حكومية وغير حكومية بلا هوادة، وظلت التحديات تحيط بالمساءلة والإفلات من العقاب عن تلك الجرائم. واستمرت الجماعات المسلحة غير الممتثلة لعملية السلام في العمل في معاقلة أو مناطق عملياتها المعتادة، أو بالقرب منها، وواصلت ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان. كما ساهمت الهجمات العسكرية التي شنتها قوات الدولة وأفراد الأمن الآخرون، فضلاً عن استخدامهم من حين لآخر لجهات أخرى تعمل بالوكالة عنها، في زيادة انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان.

22 - وظلت بعض الفئات الضعيفة من سكان جمهورية إفريقيا الوسطى (مثل الأقليات والنساء والفتيات) تعاني من انعدام الأمن والتمييز. وتضمنت قاعدة بيانات الجرائم لدى شرطة الأمم المتحدة 92 163 قضية مسجلة للفترة 2016-2022، أسفرت عن 52 810 حالات توقيف و 6 970 حالة إدانة (13 في المائة). وشملت انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي أبلغت عنها شعبة حقوق الإنسان 9 499 حالة مسجلة طالت 18 417 ضحية، وتمخضت عن 518 إدانة (5 في المائة) بجرائم خطيرة (انظر الشكل الرابع)⁽¹²⁾. وشمل ذلك 1 916 حالة عنف جنسي مرتبط بالنزاع طالت 2 014 ضحية و 3 840 حالة انتهاك جسيم ضد أطفال طالت 2 873 ضحية. بالإضافة إلى ذلك، شهدت الفترة بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر 2022، تسجيل 17 831 حالة عنف جنسي وجنساني⁽¹³⁾.

(12) تُعزى الزيادة في انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في عام 2021 إلى العنف الانتخابي، والتمرد المسلح من قبل ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، والعمليات العسكرية التي أجرتها جهات تابعة للدولة.

(13) نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف الجنساني (GBV-IMS).

الحوادث الإجرامية وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان (2016-2022)



المصدر: شعبة حقوق الإنسان في البعثة المتكاملة وبيانات شرطة الأمم المتحدة (استناداً إلى بيانات سنوية جُمعت من عدة مصادر، منها تقارير أداء الميزانية وتقارير الأمين العام والتقارير الشهرية لشعبة حقوق الإنسان وتقارير الإعلام المنشورة).

23 - على أنه لم يُقبض على كثير من الجناة المزعومين ولم يمثلوا أمام العدالة. وبقيت معدلات الإدانة المتعلقة بالأنشطة الإجرامية وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان منخفضة عند 13 و 5 في المائة على التوالي⁽¹⁴⁾. ووردت ادعاءات بحدوث تدخل غير مبرر أدى إلى الإفراج التعسفي عن خمسة من كبار الجناة المزعومين (أربعة من قبل محاكم الاستئناف وواحد من قبل المحكمة الجنائية الخاصة). وظلت آليات الرقابة التأديبية في الجيش الوطني والشرطة الوطنية والدرك تعاني من نقص في الموظفين، مما أثر سلباً على فعاليتها. وقد أعيقت بشدة القدرة على التعامل مع عدد القضايا الجنائية المعروضة على المحاكم بسبب قلة عدد الموظفين القضائيين. واعتبر المستجيبون لاستقصاء مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن المساءلة المؤسسية متدنية (قوى الأمن الداخلي - 35 في المائة؛ والقضاء - 35 في المائة؛ والسجون - 38 في المائة؛ والإدارة الإقليمية - 26 في المائة؛ والجهات العسكرية - 25 في المائة).

2 - ساهم الدعم الذي قدمته البعثة المتكاملة في استعادة سلطة الدولة وبسطها، غير أن هناك عدة عوامل حدّت من السير الفعال لسلطة الدولة في مناطق خارج بانغي

24 - قدمت البعثة المتكاملة الدعم التشغيلي والتقني والمالي واللوجستي للحكومة لاستعادة سلطة الدولة وبسطها. وفي هذا الصدد، عملت البعثة بشكل وثيق مع اللجنة الوطنية لاستعادة سلطة الدولة وبسطها في مكتب رئيس الوزراء ووضعت استراتيجية وطنية لاستعادة سلطة الدولة وبسطها (2017). وساعدت مكونات البعثة المتكاملة وزارات العدل وحقوق الإنسان والداخلية والدفاع والإدارة الإقليمية على توظيف المسؤولين

(14) بيانات البعثة المتكاملة.

المعنيين وبناء قدراتهم ونشرهم (من خلال النقل الجوي والبري التابع للبعثة) في مختلف المقاطعات والمقاطعات الفرعية.

25 - ومن خلال الصناديق البرنامجية والمشاريع السريعة الأثر وبرامج الحد من العنف المجتمعي التي شكلت جزءاً أساسياً من عمل البعثة المتكاملة، دعمت البعثة، مع فريق الأمم المتحدة القطري وشركاء آخرين أحياناً، تشييد المؤسسات وإصلاحها وتوسيعها (بما في ذلك المحاكم، والسجون، ومكاتب الإدارة المدنية، ومراكز الشرطة، ومقرات ألوية الدرك، ومعسكرات الجيش، ومراكز تدريب الشرطة والجيش)؛ وتوفير المعدات للمؤسسات والخدمات الاجتماعية (مثل المدارس أو البلديات أو القاعات المجتمعية، ومراكز الضحايا والعيادات القانونية ودور الحماية ومدافن القمامة ومرافق الرعاية الطبية وإمدادات المياه والأسواق والكهرباء)؛ والمساعدة في التنقل (بما في ذلك المطارات ومهابط طائرات هليكوبتر والطرق والجسور والعبّارات)؛ وإيواء المسؤولين الحكوميين. كما قدمت البعثة معدات ومواد مختلفة لسلطات الدولة، بما في ذلك الحواسيب والطابعات والأثاث ومعدات الأدلة العدلية والفرطاسية المكتبية والدراجات النارية. وألحق موظفو السجون المقدمون من الحكومات ومسؤولو شرطة الأمم المتحدة العاملون مع البعثة بالسجون وقوات الأمن الداخلي، على التوالي، وساهموا في رصد التوجيه والدعوة وبناء القدرات التقنية لدى مسؤولي الدولة.

26 - ويسرّ الدعم الذي قدمته البعثة المتكاملة نشر وبسط وجود سلطة الدولة وسيطرتها في المقاطعات والمقاطعات الفرعية، مما أدى إلى تقليص كبير للمساحة الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة⁽¹⁵⁾. ولاحظت الزيارات الميدانية التي قام بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن الدولة، مؤسسات وممثلين، تؤدي وظيفتها، ويسهل الوصول إليها، وتستجيب لاحتياجات الناس، وإن كان ذلك بعدد محدود من الموظفين وبموارد شحيحة. وبشكل عام، أعرب الذين جرت مقابلتهم من منظمات المجتمع المدني عن تقديرهم للدعم الذي قدمته البعثة في تهيئة بيئة مواتية ونشر مسؤولي الدولة في المناطق المتقدمة. وأعربت منظمات المجتمع المدني وأعضاء المجتمع المحلي عن تقديرهم في مؤسسات الدولة وشرعيتها وطلبوا من البعثة أن تقدم دعماً إضافياً لبناء القدرات.

27 - وأسفر الدعم الذي قدمته البعثة المتكاملة لاستعادة سلطة الدولة وبسطها عن نشر مسؤولي الإدارة المدنية في 16 مقاطعة و 71 مقاطعة فرعية⁽¹⁶⁾، وإعادة تشغيل 22 محكمة من أصل 31 و 12 سجناً من أصل 38. وارتفع عدد مسؤولي الإدارة المدنية والخدمات من 1 315 في عام 2015 إلى 3 418 في عام 2019 ثم إلى 4 549 في عام 2022⁽¹⁷⁾. كما ارتفع عدد النساء الممثلات في الإدارة المدنية من 329 في عام 2019 إلى 577 (13 في المائة من القوة العاملة) في عام 2022. ووفقاً لما رصدته البعثة وأبلغت عنه كل شهر، كان ما يقرب من 70 في المائة من مسؤولي الإدارة المدنية في المتوسط موجودين في المقاطعات والمقاطعات الفرعية.

28 - ولدعم تعزيز وصول الحكومة إلى المجتمعات المحلية في جميع أنحاء جمهورية إفريقيا الوسطى ولتعزيز الاتصالات الاستراتيجية، قامت البعثة بتركيب 20 هوائياً (14 للبعثة و 6 للحكومة) في قواعد

(15) سيطرت الجماعات المسلحة على جزء كبير من أراضي البلاد خلال الفترة 2016-2020. ووفقاً لبيانات مستقاة من النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء، انخفض في عام 2021 عدد المصلحات التي قامت فيها الجماعات المسلحة بجباية ضرائب غير قانونية.

(16) في عام 2021، قامت الحكومة بترسيم حدود 20 مقاطعة و 84 مقاطعة فرعية في جمهورية إفريقيا الوسطى.

(17) تقارير أداء ميزانية البعثة المتكاملة وتقريراً رسم الخرائط المشتركة للإدارة المدنية (2019 و 2022).

عمليات البعثة. وأطلقت المنصات الإعلامية التابعة للبعثة برامج لتعزيز فهم أفضل لدور البعثة وولايتها، مع توعية الجمهور بحقوق الإنسان والوصول إلى العدالة، وذلك كجزء من استراتيجيتها للتواصل بغية مواجهة التضليل والمعلومات المضللة وتشكيل التصورات العامة.

29 - على أن البعثة واجهت تحديات كبيرة فيما يتعلق باستعادة سلطة الدولة وبسطها. ووصف معظم الأشخاص الذين جرت مقابلتهم أن مؤسسات الدولة خارج بانغي لا تزال تقتصر إلى البنية التحتية الأساسية، مثل مباني المكاتب (على الرغم من إعادة تأهيل 272 مبنى إداري من بين ما مجموعه 706 من مشاريع الأثر السريع المنفذة منذ عام 2015)، وأماكن إقامة المسؤولين، والإمداد بالكهرباء، والبنوك لصرف المرتبات، والمعدات والقرطاسية المكتبية، والرعاية الطبية، والمرافق التعليمية. علاوة على ذلك، كثيراً ما تعرضت البنية التحتية المؤسسية للدولة للنهب أو التدمير من قبل الجماعات المسلحة كلما سيطرت على المراكز السكانية. وأشار الأشخاص الذين جرت مقابلتهم إلى أن المؤسسات تقتصر أيضاً إلى المديرين والموظفين المؤهلين والمهنيين، وأنها واجهت قيوداً في الميزانية فيما يتعلق بدفع المرتبات في الوقت المحدد، وأنها عجزت عن إدارة ومراقبة عمليات نشر الموظفين وتناوبهم مما أدى إلى انخفاض مستويات الحافز لديهم. كما أدى انعدام الأمن إلى الفرار من الخدمة.

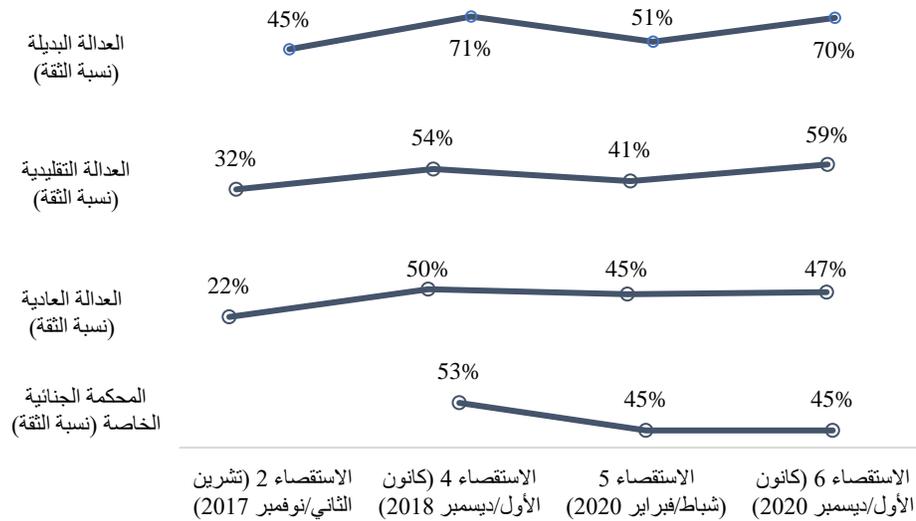
30 - وأعرب معظم الأشخاص الذين جرت معهم مقابلات عن استمرار الحاجة إلى دعم بناء قدرات مؤسسات الدولة لكي تتمكن من العمل بفعالية. وأدت محدودية ميزانية الدولة إلى تصعيب تقديم الخدمات الأساسية في المقاطعات والمقاطعات الفرعية (لم يوافق إلا 16 في المائة فقط من المستجيبين للاستقصاء الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية على أن الإدارة المحلية قدمت الخدمات الأساسية للمجتمعات المحلية). ومع أن ما قدمته البعثة المتكاملة من دعم للبنية التحتية والمواد حطي بتقدير المسؤولين الحكوميين والمجتمعات المحلية، فقد لاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن هناك حالات كانت نوعية المواد المستخدمة في البناء رديئة فيها، واستخدمت شركاء منفذين غير مهرة بسبب الافتقار إلى القدرات المحلية، كما أن التشاور الموثق مع العملاء لم يكن كافياً، فضلاً عن وجود مشاكل في إدارة المشاريع، شملت التأخيرات المتواصلة، وأثرت على الاستدامة.

3 - عزز الدعم الذي قدمته البعثة المتكاملة سيادة القانون، لكن التحديات الأمنية وضعف القدرات المؤسسية حدًا من الفعالية

31 - عزز الدعم الذي قدمته البعثة المتكاملة الاستقلالية والمساءلة والشفافية والفعالية لدى الشرطة الوطنية والجهاز القضائي ونظام السجون. وقدمت البعثة الدعم التقني لبناء القدرات إلى سلطات الدولة لتحديد المسؤولين عن الجرائم التي تتطوي على انتهاكات للقانون الإنساني الدولي وانتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان وللتحقيق معهم ومقاضاتهم. وأسفر الدعم الذي قدمته البعثة لنظام العدالة الجنائية إلى تحسين الوصول إلى العدالة وإقامتها من خلال معايير المحاكمة العادلة. وعزز الدعم الذي قدمته البعثة، والذي كفل استعادة مؤسسات الدولة وبسطها، سلسلة العدالة الجنائية التي لم تكن تعمل في مناطق خارج بانغي في أعقاب النزاع المسلح في عامي 2013 و 2014. وبناءً على ذلك، ارتفعت بمرور الوقت معدلات ثقة السكان بآليات العدالة العادية (العدالة الرسمية) والبديلة (حل النزاعات المحلية والوساطة) والتقليدية (من قبل رؤساء القرى والكيانات الإدارية والتقليدية) (انظر الشكل الخامس).

الشكل الخامس

تطور ثقة سكان جمهورية إفريقيا الوسطى في أنظمة العدالة والمحكمة الجنائية الخاصة بمرور الوقت



المصدر: بيانات البعثة المتكاملة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد هارفارد للإنساني.

32 - ومهد الدعم التقني واللوجستي والمالي الذي قدمته البعثة المتكاملة لإجراء الانتخابات الوطنية في عامي 2016 و 2020 الطريق لإرساء الديمقراطية وإحلال السلام والاستقرار النسبيين واستعادة سيادة القانون. كما قدم أساساً قوياً لتعزيز سيادة القانون الدور التيسيري الرئيسي الذي لعبته البعثة في النهوض بعملية السلام الشاملة، بما في ذلك تنظيم منتدى بانغي في عام 2015، وتوقيع الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية إفريقيا الوسطى في عام 2019، واعتماد خريطة الطريق المشتركة للسلام في جمهورية إفريقيا الوسطى في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في عام 2021، وبدء الحوار الجمهوري الشامل في عام 2022.

33 - ولكفالة المساءلة عن الجرائم السابقة وتعويض ضحاياها، فضلاً عن وصول الجميع إلى العدالة المنصفة والمتساوية تمسحياً مع استنتاجات منتدى بانغي، دعمت البعثة إنشاء لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة في عام 2021. وبسبب التحديات المتعددة، لم تكن اللجنة مفعلة إلا جزئياً للاضطلاع بولايتها في مجال العدالة الانتقالية. وعززت البعثة مبادرات المصالحة السلمية على مستوى المقاطعات والمستوى الوطني والمحلي لمعالجة التهميش والمظالم المحلية، بما في ذلك من خلال الحوار مع الجماعات المسلحة والطوائف المتنازعة. وأدت مشاورات البعثة المتكاملة مع المجتمعات المحلية؛ وجهودها للوساطة والمصالحة؛ وعملها مع القيادات الدينية والقبلية والنسائية والشبابية ومنظمات المجتمع المدني؛ فضلاً عن جمعها بين مسؤولي الدولة وأفراد المجتمعات المحلية لمناقشة المشاكل المحلية وحلها، إلى تعزيز التماسك الاجتماعي والاستقرار. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2022، تم سلميياً حل أربعة نزاعات مجتمعية تتعلق بالترحال عبر

الحدود والمصالح السياسية والاقتصادية المتضاربة، وذلك من خلال الحوار المجتمعي بدعم من البعثة المتكاملة (115 منذ عام 2016)⁽¹⁸⁾.

34 - وقدمت البعثة المتكاملة الدعم للسلطات الوطنية وسلطات المقاطعات والمقاطعات الفرعية لتمكينها من أداء أدوارها الإدارية بفعالية لتعزيز الثقة بين المجتمعات المحلية من خلال بناء القدرات وتقديم المساعدة المادية. وأدى الدعم الذي قدمته البعثة إلى وضع خطط للحماية المجتمعية، وإنشاء 83 لجنة للحماية المجتمعية و 109 شبكات للحماية يدعمها 78 من مساعدي الاتصال المجتمعيين المنشورين في 42 من قواعد عمليات البعثة و 12 مكتباً ميدانياً، وبمساعدة من 575 (1 امرأة) من متطوعي المجتمع المدني. وعزز هذا الدعم ترتيبات الإنذار المبكر، وتخفيف المخاطر (رسم خرائط النقاط الساخنة، ووضع خطط الحماية ونشر فرق الاستجابة السريعة)، والحماية (معدل الاستجابة للشكاوى - 73 في المائة)⁽¹⁹⁾، والمصالحة⁽²⁰⁾. كما ساعدت البعثة في إنشاء 29 لجنة محلية للسلام والمصالحة في جميع المدن الرئيسية تقريباً، تعزيزاً للمصالحة المحلية بين الطوائف الإسلامية والمسيحية في نهج "من القاعدة إلى القمة" لإحلال السلام⁽²¹⁾.

35 - وعززت الجهود المستمرة التي تبذلها البعثة المتكاملة الترويج لحقوق الإنسان وحمايتها وزيادة الوعي بحقوق الإنسان بين الناس، بما في ذلك من خلال تعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني. وأدت أنشطة الدعوة والدعم التقني واللوجستي المقدم من البعثة المتكاملة إلى إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية في عام 2017. وقدمت البعثة المتكاملة الدعم لتنسيق رابطة الضحايا والفريق العامل المعني بالعدالة الانتقالية في جمهورية إفريقيا الوسطى بين عامي 2019 و 2022، بغية تعزيز الوعي بحقوق الإنسان والوصول إلى العدالة.

36 - وكجزء من تطبيق سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان على دعم الأمم المتحدة لقوات أمنية غير تابعة للأمم المتحدة⁽²²⁾، خلال الفترة 2016-2022، تلقت البعثة المتكاملة 553 طلباً أسفرت عن فحص 18 892 فرداً من العسكريين والشرطة والدرك. وتمت الموافقة على 18 790 فرداً منهم. بالإضافة إلى ذلك، دعمت البعثة المتكاملة فحص 14 135 فرداً عسكرياً خلال الفترة 2017-2022. وتم تحديد سبعة ضباط و 32 جندياً على أنهم ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان، وذلك من خلال تقييمات للمخاطر أجريت بين كانون الثاني/يناير 2018 وآذار/مارس 2022⁽²³⁾. وفي حين أن الاستقصاء الذي أجره مكتب خدمات الرقابة الداخلية اعتبر أن مستوى احترام حقوق الإنسان والوعي بها مرتفع، فقد أعطى الاستقصاء درجة متدنية لانخفاض الانتهاكات والتجاوزات، وسلامة المدافعين عن حقوق الإنسان، وتقديم الخدمات للضحايا (انظر الشكل السادس).

(18) S/2022/762.

(19) تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية رقم IED-18-010.

(20) بيانات قسم الشؤون المدنية التابع للبعثة المتكاملة.

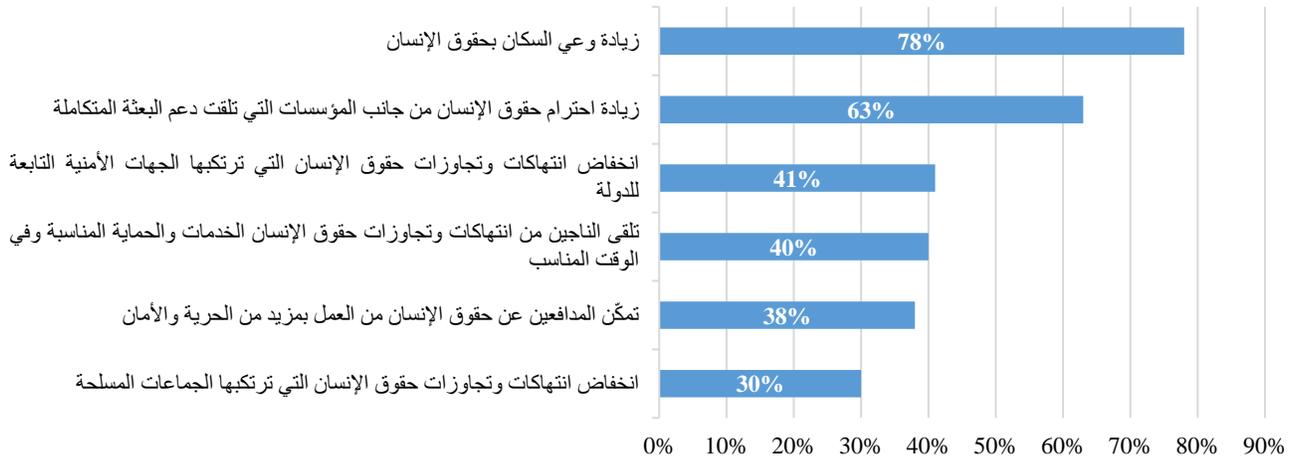
(21) S/2019/822.

(22) بيانات شعبة حقوق الإنسان التابعة للبعثة المتكاملة.

(23) S/2022/449.

الشكل السادس

معايير حقوق الإنسان في جمهورية إفريقيا الوسطى (النسبة المئوية للموافقة في الاستقصاء الذي أجره مكتب خدمات الرقابة الداخلية)



37 - وعموماً، وبسبب التوترات السياسية وببطء التقدم في عملية السلام وانعدام الأمن الذي أوجدته الجماعات المسلحة وعدم الاستقرار الاقتصادي وعدم كفاية قدرات مؤسسات الدولة، ظلت حالة سيادة القانون في جمهورية إفريقيا الوسطى غير مستقرة ولا يمكن التنبؤ بها. وتحسنت تصورات السكان المتعلقة بالأمن من 7 في المائة في الفترة 2018/2017 إلى 30 في المائة في الفترة 2021/2020، ومع ذلك ظل 70 في المائة من السكان غير متيقنين من أمنهم⁽²⁴⁾. وانخفض عدد الهجمات والاشتباكات المسلحة بين أطراف النزاع في الفترة 2018-2019، وعاد إلى الارتفاع خلال التمرد المسلح بعد الانتخابات في الفترة 2021/2020، ثم انخفض بشكل طفيف في الفترة 2022/2021. وعلى جبهة العمل الإنساني، ظل عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية مستقرًا عند 3,1 ملايين، بينما ارتفع عدد اللاجئين من جمهورية إفريقيا الوسطى إلى البلدان المجاورة من 419 000 في عام 2014 إلى 746 000 في عام 2022. وفي الوقت نفسه، ارتفع عدد المشردين داخلياً من 430 000 في عام 2014 ليصل متوسطه إلى 670 000 بين عامي 2017 و 2021، قبل أن ينخفض إلى 505 000 في عام 2022 بسبب تحسن الوضع الأمني في أعقاب عمليات قوات الدولة ضد الجماعات المسلحة⁽²⁵⁾.

38 - وقدمت البعثة المتكاملة المشورة الاستراتيجية والتقنية إلى سلطات جمهورية إفريقيا الوسطى من أجل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن وسياسة الأمن الوطني وخطه بناء قدرات قوات الأمن الداخلي وتطويرها، وهي وثائق وُضعت جميعها بمساعدة البعثة. وأدت الدعوة التي قامت بها البعثة المتكاملة إلى تعيين مستشار وزاري لدى رئاسة الجمهورية بشأن إصلاح قطاع الأمن، وإنشاء خلية لتنسيق إصلاح قطاع الأمن لدى رئاسة الجمهورية وإنشاء لجنة لتنسيق قطاع الأمن في عام 2021. على أن تنسيق إصلاح قطاع الأمن وتنفيذه في جمهورية إفريقيا الوسطى لا يزال يمثل تحدياً، بما في ذلك التدقيق في عناصر الدفاع والأمن الداخلي، فضلاً عن عمليات التجنيد الموازية.

(24) نظام قاعدة بيانات تقدير الحالة العسكرية بالاستناد إلى العناصر الجغرافية المكانية التابع للبعثة.

(25) بيانات من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة.

39 - ورأى معظم الذين أجريت معهم المقابلات والمستجيبون للاستقصاء أنه لا يمكن تحقيق السلام والأمن الدائمين في جمهورية إفريقيا الوسطى دون توليفة من الجهود السياسية والأمنية وجهود بناء السلام والتنمية المستدامة تعود بالفائدة على جميع مناطق جمهورية إفريقيا الوسطى، وبلورة وتأمين التقدم المحرز في البلاد على أساس التزام والتوازي من خلال نهج قوي ومنهجي للترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام (الترابط الثلاثي)، وكذلك التنفيذ الكامل والفعال والشامل للاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية إفريقيا الوسطى.

دراسة حالة

عزز عمل البعثة المتكاملة الاستباقي والبناء، فضلاً عن رصد انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الجماعات المسلحة والإبلاغ عنها، سيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب ودفع قُدماً بعملية السلام.

ويسرت البعثة المتكاملة توقيع الحكومة و 14 جماعة مسلحة على الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية إفريقيا الوسطى في عام 2019. بيد أن ست جماعات مسلحة انسحبت من الاتفاق وشكلت ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير للقيام بتمرد مسلح ضد الحكومة في عام 2021. وساعدت البعثة، من خلال عملها، مع شركائها، في تنشيط عملية السلام من أجل التوصل إلى تسوية تفاوضية.

ولتعزيز مكافحة الإفلات من العقاب، قامت البعثة، بموجب تدابير مؤقتة عاجلة، باعتقال عدد من قادة الجماعات المسلحة والمقاتلين وقدمتهم إلى العدالة. بالإضافة إلى ذلك، تم إدراج ثلاث مجموعات مسلحة كأطراف ارتكبت انتهاكات جسيمة تمس الأطفال، وإدراج جماعتين مسلحتين على أنهما يشتبه، بصورة تتسم بالمصادقية، في ارتكابهما، أو مسؤوليتهما عن، أنماط الاغتصاب أو غيره من أشكال العنف الجنسي في حالات النزاع المسلح، وذلك في تقريرين، على التوالي، قدمهما الأمين العام إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن (S/2022/493 و S/2022/272).

وأدى عمل البعثة المتكاملة مع الجماعات المسلحة إلى نزع سلاح وتسريح 877 3 (219 امرأة) من المقاتلين السابقين (55 في المائة من المجموع ذي الصلة) من خلال البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة الإعادة إلى الوطن (2018-2022)، وإلى جمع أكثر من 2 775 قطعة سلاح حربي و 136 879 طلقة ذخيرة و 1 526 قنبلة يدوية و 560 من المتفجرات الأخرى و 656 مخزن ذخيرة^(أ). وتم إطلاق سراح ما مجموعه 7 245 طفلاً مرتبطين بالجماعات المسلحة بالإضافة إلى تسريح 2 750 طفلاً آخر^(ب). وأدمج ما مجموعه 666 مقاتلاً سابقاً (374 في 2020/2019 و 292 في 2021/2020) في قوات الدفاع الوطني وقوات الأمن الداخلي. وخلال الفترة 2016-2022، استعاد من برامج ما قبل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والحد من العنف المجتمعي^(ج) 31 480 من المقاتلين السابقين (9 148 امرأة) والشباب المعرضين للخطر وغيرهم من أعضاء المجتمعات المحلية.

على أن البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن ظل يشكل تحدياً رئيسياً أمام عملية السلام وألوية النهوض بها. فقد استمرت التحديات المتمثلة في الافتقار إلى إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي المستدام للمقاتلين السابقين، وعدم توفير مؤسسات الأمن الوطني

للاندماج الشفاف، واحتمال استخدام المقاتلين السابقين كمقاتلين بالوكالة في النزاع الجاري، وغياب المتابعة المنهجية للمقاتلين الذين خضعوا لنزع السلاح والتسريح. بالإضافة إلى ذلك، لم تصبح الوحدات الأمنية المختلطة الخاصة التي جمعت المقاتلين السابقين مع القوات الوطنية عاملة بشكل كامل. وعلاوة على ذلك، رأى المسؤولون الحكوميون وممثلو منظمات المجتمع المدني الذين أجريت معهم المقابلات أن البعثة لم تتخذ موقفاً استباقياً للقضاء على التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة؛ وورد أن الاستجابة لحوادث العنف الجسدي قد تأخرت؛ وأن البنى التحتية الحكومية لم تكن محمية من النهب والتدمير الذي قامت به الجماعات المسلحة. وعلى الرغم من الجهود المتضافرة التي بذلها أصحاب المصلحة جميعهم، ظل التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة كبيراً في بعض المناطق.

(أ) بيانات قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التابع للبعثة المتكاملة.

(ب) بيانات قسم حماية الطفل التابع للبعثة المتكاملة.

(ج) أدارت البعثة المتكاملة حصة للنساء نسبتها 30 في المائة في مشاريع الحد من العنف المجتمعي.

4 - كان الدعم الذي قدمته البعثة المتكاملة إلى مؤسسات جمهورية إفريقيا الوسطى مستداماً بصورة جزئية

40 - أدى الدعم المؤسسي والتقني والتشغيلي واللوجستي الذي قدمته البعثة المتكاملة إلى مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية إلى تعزيز استدامة البرامج. ويبدو أن معظم المرافق والمعدات والأصول التي قدمتها البعثة وخضعت للتفتيش عليها في سياق التقييم كانت تعمل وتستخدم على نحو أمثل. كما حشدت البعثة موارد مالية إضافية لتعزيز استدامة برامج سيادة القانون الهامة من خلال فريق الأمم المتحدة القطري، وصندوق بناء السلام (13,6 مليون دولار)، وجهة التنسيق العالمية لجوانب سيادة القانون (8 ملايين دولار)، والاتحاد الأوروبي (19,5 مليون يورو) والبنك الدولي (4 ملايين دولار).

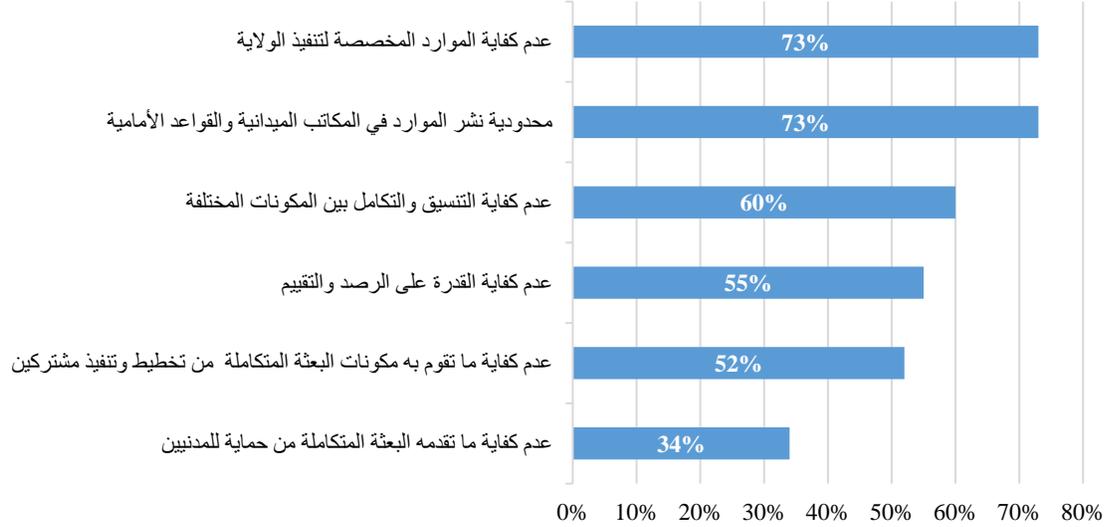
41 - على أن كثيراً من العوامل المثبطة أثر على استدامة هذه البرامج. فمؤسسات الدولة كانت تفتقر إلى دعم الميزانية العادية وإلى الموارد اللازمة للعمل بفعالية ولصيانة البنية التحتية. وظلت آليات سيادة القانون التي تدعمها البعثة المتكاملة وشركاؤها، مثل المحكمة الجنائية الخاصة، ولجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة، والعيادات القانونية، والوحدات الأمنية المختلطة الخاصة، تواجه قيوداً شديدة على الموارد. كما كانت الاستدامة مقيدة بسبب عدم كفاية الأموال المتاحة لفريق الأمم المتحدة القطري لدعم التنمية، وأدى تجميد الدعم المباشر للميزانية من جانب الشركاء الرئيسيين والمؤسسات المالية الدولية إلى تفاقم الحالة. وحصلت الاستدامة على أدنى درجة بين سمات الدعم المقدم من البعثة في الاستقصاء الذي أجره مكتب خدمات الرقابة الداخلية (الموافقة بنسبة 36 في المائة).

جيم - تأثر تنفيذ الولاية بالتحديات الداخلية

42 - واجهت البعثة المتكاملة تحديات داخلية أثرت في تنفيذ ولايتها. وأشار العديد ممن جرت مقابلتهم إلى وجود ثغرات في التخطيط المتكامل والتنسيق وتبادل المعلومات، وذكر أن التنسيب التنظيمي يحد من التكامل بوضعه شعبة حقوق الإنسان ودائرة إصلاح قطاع الأمن وقسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تحت إشراف نائب الممثل الخاص للأمين العام، ووضعه قسم العدل والسجون وقسم الشؤون المدنية تحت ركيزة المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية. ويبين الشكل السابع التحديات الداخلية التي ذكرها المستجيبون للاستقصاء الذي أجره مكتب خدمات الرقابة الداخلية على أنها تحد من تنفيذ الولاية.

الشكل السابع

التحديات الداخلية الرئيسية للبعثة المتكاملة (النسبة المئوية للموافقة في الاستقصاء الذي أجره مكتب خدمات الرقابة الداخلية)



دال - دعت البعثة المتكاملة بنشاط إلى تحقيق نتائج سيادة القانون ودعمتها من خلال تعميم المنظور الجنساني، والسعي إلى بلوغ الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، وحماية البيئة

1 - تم تعميم منظور جنساني وجرى تعزيزه على نحو كاف

43 - عملت قيادة البعثة المتكاملة مع أعضاء الحكومة والمجتمع المدني على المستوى الوطني ومستوى المقاطعات لتحسين تمثيل المرأة ومشاركتها في البرلمان وآليات السلام وفي المناصب الإدارية. وقد عكست تقييمات البعثة وبرامجها وخططها وتقاريرها نهجا ملائما لتعميم المنظور الجنساني وتضمنت بيانات مصنفة حسب الجنس. وأدت جهود الدعوة والدعم التي بذلتها البعثة مع الشركاء إلى سن قانون بشأن التكافؤ في عام 2016، حدّد حصة لترشيح المرأة نسبتها 35 في المائة (لم تتحقق إلا نسبة 15,6 في المائة في انتخابات عام 2020)؛ وإلى زيادة مشاركة المرأة في الانتخابات كمناسبة (تم تسجيل 46 في المائة من النساء)؛ وزيادة تمثيل المرأة في الجمعية الوطنية من 8 في المائة إلى 12 في المائة؛ وعن توفير شهادات ميلاد لـ 3 185 امرأة لمنح أهلية التصويت؛ وزيادة نسبة النساء في المناصب الوزارية من 8,6 في المائة في عام 2017 إلى 12,9 في المائة في عام 2021. وزاد تمثيل المرأة في الإدارة المدنية (من 329 في عام 2017 إلى 577 في عام 2022⁽²⁶⁾)، والشرطة الوطنية (25 في المائة)، والدرك (15 في المائة)، وآليات الإنذار المبكر (49 في المائة)، ولجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة (45 في المائة)، واللجان المحلية للسلام والمصالحة (35 في المائة)، والحوار الجمهوري (17 في المائة)⁽²⁷⁾، ومفاوضات السلام

(26) بيانات وحدة الشؤون الجنسانية التابعة للبعثة المتكاملة.

(27) A/77/573.

8) نساء كجزء من وفد يضم 78 عضواً). كما دعمت البعثة أيضاً إنشاء وحدة مشتركة للاستجابة السريعة لمنع العنف الجنسي ضد النساء والأطفال؛ وأنشأت أفرقة عاملة للتصدي للعنف الجنساني على مستوى المكاتب الميدانية؛ وعززت القيادات النسائية والشبابية ومنظمات المجتمع المدني؛ وساعدت على إنشاء مناطق معيشية منفصلة للنساء والأحداث في السجون. واستهدفت مبادرات البعثة لبناء القدرات على وجه التحديد النساء بين الموظفين وأفراد المجتمع. وتفاعلت فرق المشاركة النسائية مع المجتمعات المحلية للتوعية بقضايا الحماية بحيث يمكن تكييف الاستجابات الجماعية. ووافق 58 في المائة من المستجيبين لاستقصاء مكتب خدمات الرقابة الداخلية على أن هناك زيادة في مشاركة المرأة بصورة كاملة ومتساوية وهادفة وأمنة في منع النزاعات وإدارتها وحلها وفي عملية السلام في جمهورية إفريقيا الوسطى.

2 - ساهمت البعثة المتكاملة في السعي إلى بلوغ الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، ولكن دون الأخذ بنهج منظم

44 - ساهمت برامج البعثة المتكاملة والشركاء المعنيين في مجالات حقوق الإنسان وسيادة القانون والشؤون الجنسانية والدعم المؤسسي في السعي إلى بلوغ الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة في جمهورية إفريقيا الوسطى. وفي حين أن مكتب المنسق المقيم وفريق الأمم المتحدة القطري وأصحاب المصلحة الوطنيين قد سعوا إلى بلوغ أهداف التنمية المستدامة بالمعنى الواسع، فقد افتقر إلى التأزر والنهج المنتظم والخطة المنسقة في تنفيذ الهدف 16.

3 - عملت البعثة المتكاملة بنشاط مع الحكومة لوضع إطار لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في جمهورية إفريقيا الوسطى

45 - كان الأشخاص ذوو الإعاقة من بين أكثر الفئات ضعفاً خلال الهجمات المسلحة في جمهورية إفريقيا الوسطى. وأسفرت دعوة البعثة المتكاملة عن تصديق الحكومة على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2016، على أن القانون والاستراتيجية الوطنية المتعلقة بالإعاقة لم يُعتمداً بعد⁽²⁸⁾. ولتعزيز مصالح الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوقهم، قدمت البعثة مساعدة تقنية ودعمت حملة الدعوة السنوية للمنظمة الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة، وهي من منظمات المجتمع المدني في جمهورية إفريقيا الوسطى. وقدمت البعثة، إلى جانب شركائها، دعماً برنامجياً للأشخاص ذوي الإعاقة في مجالات منها المساعدة على التنقل، والضروريات الأساسية، والرعاية الطبية، والمرافق الترفيهية. ووافق 51 في المائة من المستجيبين للاستقصاء الذي أجره مكتب خدمات الرقابة الداخلية على أن الأشخاص ذوي الإعاقة حصلوا على حماية من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاع.

4 - نُظر في الجوانب البيئية في سياق تخطيط البرامج وتنفيذ بعض المشاريع

46 - عكست بعض برامج الحد من العنف المجتمعي والمشاريع السريعة الأثر التي نفذتها البعثة المتكاملة اعتباراتٍ لحماية البيئة عززت الأمن والرفاه المجتمعي والقدرات الإدارية. وكانت بعض المساهمات البارزة في شكل تركيب ألواح شمسية لتوليد الكهرباء لتعزيز الأمن في مؤسسات الدولة والطرق والأماكن العامة؛ وترتيبات لتجميع مياه الأمطار في المباني التي تم تشييدها أو أعيد تأهيلها؛ وتوفير أنظمة إمداد

(28) بيانات شعبة حقوق الإنسان التابعة للبعثة المتكاملة.

المجتمعات المحلية بمياه الآبار؛ وغرس الأشجار، بما في ذلك الأشجار المثمرة؛ ومنع الآثار السلبية على البيئة أو الحدّ منها، ولا سيما تلوث التربة والهواء والمياه الجوفية (على سبيل المثال، مدفن بانغي للقمامة).

خامسا - التوصيات

47 - يقدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية التوصيات الأربع الهامة الواردة في الجدول 2.

الجدول 2

توصيات مكتب الرقابة الداخلية

التوصية	النوع	مؤشر الإنجاز
1 - ينبغي أن تعزز البعثة المتكاملة، هامة من خلال مساعيها الحميدة وبالتنسيق مع الشركاء، الدعم الاستراتيجي والتشغيلي والتقني واللوجستي الذي تقدمه للشرطة والقضاء والسجون والدرك والجيش والمؤسسات الإدارية الإقليمية في تعزيز سيادة القانون.	أ - انتشار مؤسسات الشرطة والقضاء والسجون والدرك والجيش والإدارة الإقليمية في عدد متزايد من المقاطعات والمقاطعات الفرعية ومن الاختصاصات الوظيفية؛	ب - التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية إفريقيا الوسطى وخريطة الطريق المشتركة للسلام في جمهورية إفريقيا الوسطى التي اعتمدها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى فيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن، وإصلاحات نظام العدالة والسجون، وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة الإعادة إلى الوطن، وتفعيل لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة وفقاً للجدول الزمني المتفق عليه؛
2 - ينبغي أن تتعاون البعثة المتكاملة مع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء المعنيين لبناء نهج الترابط الثلاثي بغية تحقيق تقدم شامل ومتزامن ومتعاقد في مجالات السلام والتنمية والشؤون الإنسانية من أجل السلام الدائم والاستقرار.	أ - وضع الصيغة النهائية لنهج الترابط الثلاثي مع المكتب المتكامل ومكتب المنسق المقيم وفريق الأمم المتحدة القطري؛	ب - وضع خطط مشتركة أو منسقة، وتحديد الموارد والأولويات، وتنفيذ البرامج؛
	ج - تيسير الظروف لزيادة وجود فريق الأمم المتحدة القطري وأنشطته لتحقيق مكاسب السلام.	

التوصية	النوع	مؤشر الإنجاز
3 - ينبغي لإدارة عمليات السلام والبعثة المتكاملة استعراض الاحتياجات من الموارد وفقاً للولاية التي حددها مجلس الأمن، وتعبئة الموارد المناسبة بالاشتراك مع أصحاب المصلحة الرئيسيين.	هامية	أ - إجراء تقييم شامل للاحتياجات من الموارد تشارك فيه إدارة عمليات السلام والبعثة المتكاملة؛ ب - وضع وتنفيذ خطة لتعبئة الموارد وتنفيذ الولاية؛ ج - تقديم الدعم في مجال الدعوة إلى تعبئة الموارد لإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.
4 - ينبغي للبعثة المتكاملة أن تعزز التخطيط المشترك والتنسيق والتكامل عبر الركائز وعبر الأقسام بين مكونات البعثة ذات الصلة (أ) لتعزيز فعالية تنفيذ الولاية.	هامية	أ - وضع خطة متكاملة تستند إلى نهج "البعثة بأكملها" والبدء بتنفيذها؛ ب - تحديد الأهداف والمهام المشتركة، والأولويات المشتركة، مع تقسيم منسق للعمل، ورصد التنفيذ الجماعي وتعديله من أجل تحقيق النتائج المرجوة.

(أ) بما في ذلك قسم العدالة والسجون، وشعبة حقوق الإنسان، وشرطة الأمم المتحدة، وقسم الشؤون المدنية، وشعبة الشؤون السياسية، ودائرة إصلاح قطاع الأمن، وقسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ودائرة شؤون القوة والاتصالات الاستراتيجية والإعلام.

التعليقات الواردة من الكيانات عن مشروع التقرير

الممثلة الخاصة للأمين العام لجمهورية إفريقيا الوسطى ورئيسة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية إفريقيا الوسطى

إشارةً إلى مذكرتكم الداخلية الصادرة يوم الجمعة 3 شباط/فبراير 2023 بشأن الموضوع المذكور أعلاه، يرجى الاطلاع على رد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية إفريقيا الوسطى (البعثة المتكاملة).

وأغتنم هذه الفرصة لأشكركم أنتم وفريقكم على العمل الجاد والجهد المبذول في إجراء هذا التقييم، فضلاً عن النتائج والتوصيات الواردة في التقرير.

إنني أتفق مع نتائج تقرير التقييم، وألاحظ أن التقرير قد استعرضته البعثة بإسهاب خلال مراحل صياغته، وهو بالتالي لا يحتاج إلى مزيد من التعليق.

وعلى الشاكلة نفسها، تُقبل التوصيات وتؤخذ مؤشرات التقدم في الاعتبار، على أنه ينبغي النظر فيها ضمن السياق الأوسع الذي يعتبر أن البعثة المتكاملة ليست سوى واحدة من عدة جهات فاعلة رئيسية ضرورية لتحقيقها.

وأنا على دراية بنطاق التقييم، وستقدم البعثة خطة العمل بشكل منفصل، مع ملاحظة وصول نائب جديد للممثلة الخاصة للأمين العام (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية) مؤخراً. كما أنني سأقوم بالتنسيق الوثيق مع زملائي في إدارة عمليات السلام لضمان معالجة التوصيات الشاملة بصورة متكاملة.

وأود أن أشكركم وموظفيكم على التعاون والتوجيه الممتازين خلال هذه العملية.

وكيل الأمين العام لعمليات السلام

أشير إلى مشروع التقرير النهائي عن تقييم نتائج الدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية إفريقيا الوسطى لمكافحة الإفلات من العقاب وبسط سلطة الدولة وسيادة القانون في جمهورية إفريقيا الوسطى.

وتقر إدارة عمليات السلام باستلام التقرير وتوصياته وتوافق عليهما، وستدعم البعثة المتكاملة في تنفيذها.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكركم وموظفيكم على التعاون الممتاز والنهج البناء المتبع طوال هذه العملية.